تشخيص اعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري

د.شرقرق سمير د. قحام وهيبة
جامعة سكيكدة

الملخص:

ان مفهوم المرض الهولندي ليس مفهوما جديدا، لكنه يبقى دائما موضوعا خصبا بسبب الآثار الضارة التي تنتجها الطفرات البترولية في الدول النامية، مما يؤدي الى انكماش قطاع السلع القابلة للإتجار، مع تنمية وازدهار قطاع السلع الغير قابلة للإتجار.

تهدف هذه الدراسة تشخيص وتحليل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري في ضوء النظريات الاقتصادية، فعلى الرغم من أن الاقتصاد الجزائري له نفس الأعراض التي وصفتها نظرية المرض الهولندي، لكن لا يتم إنتاجها من قبل هذه الأخيرة .

ففي الواقع، دراستنا تظهر غياب أثر الإنفاق وتحويل الموارد حيث يمكن شرح نظرية المرض الهولندي في الجزائر في عدم تنافسية قطاع الصناعة التحويلية وتراجع القطاع الزراعي.

الكلمات المفتاحية: المرض الهولندي، السلع القابلة للإتجار، السلع الغير قابلة للإتجار، القطاع المزدهر، الاقتصاد الجزائري.

ABSTRACT

The concept of Dutch disease is not a new concept but it always remains of topicality because the oil expansion in a developing country produces perverse effects in the economy of the Country which results in the contraction of the sectors producing tradeable goods apart from the sector into boom and the development of sectors producing non-tradeable goods.

The aim of this study is to diagnosing and analyzes in the light of economic theories the impact of the Dutch disease in the Algeria economy.

Although the Algerian economy has the same symptoms as described by the theory of Dutch disease, however they are not produced by the latter. In fact, our study shows the absence of the two effects described by the theory of Dutch disease. The non-competitiveness of the manufacturing sector and the decline of the agricultural sector in Algeria can explain the theory of dutch disease.

Keys Words : dutch disease, tradeable goods, non tradaeble goods, Booming Sector, Algeria economy.

المقدمة :

أول من استخدم مصطلح المرض الهولندي هي مجلة The Economist البريطانية، اطلقه الاقتصاديين الكيتزيين عند مناقشة مشكلة تراجع القطاع الصناعي بسبب اكتشاف بترول الشمال، حيث أن انتاج وتصدير المحروقات عوملت مثل تحويلات رأس المال .(Rowtron, 1983)بعبارة اخرى، نظرية العلة الهولندية تعالج التقلبات التي تنجر عن التغير المفاجئ والسريع والدائم لسعر المورد الطبيعي، أي أنها ظاهرة تصف سلوك الاقتصاد جراء التغير السابق.

ويرى اخرون أن هذه الظاهرة لم تكن مقتصرة على الدول النامية ولا على صادرات المحروقات أو صادرات المواد الاولية، إذ أن نفس التأثيرات التي ينتجها ازدهار صادرات المحروقات لوحظت بالنسبة لصادرات المواد الأولية الأخرى وأبعد من ذلك، فإن أعراض المرض أو العلة يمكن أن ينتج من التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال لداخل البلد كالمساعدات والتحويلات (Sid Ahmed, 1987)....

وفي الجزائر كباقي الدول النامية تعتبر هذه الظاهرة أحد المسائل التي تثار في الاقتصاد الجزائري، فارتباط صادراته بالمحروقات والتي تعتبر المورد الرئيسي لها من جهة، وتأخر القطاع الصناعي من جهة أخرى يعتبر من أهم العناصر المغذية لهذه الظاهرة .

وبناء على ما تقدم سنحاول في هذا البحث الاجابة عن التساؤل التالي: ما حقيقة وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري وما هي أعراضه ؟

أين سنتطرق إلى التأصيل النظري للظاهرة في مرحلة أولى ثم نحاول إسقاط ذلك على الحالة الجزائرية .

أ ـــ التأصيل النظري للمرض الهولندي :

يمكن أن نختزل روافد التحليل النظري لظاهرة العلة الهولندية في رافدين رئيسيين وهما: نظرية التبعية والهيمنة، والتحليل النيوكلاسيكي للتجارة الدولية. فبالنسبة للنظرية الأولى نظرية التبعية والهيمنة فقد حاولت تفسير الأثر السلبي للتجارة الدولية على التنمية في البلدان النامية من جهة، بسبب تدهور شروط التبادل عند انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها هذه البلدان، ومن جهة ثانية لكون الزيادة في عائدات التصدير(عند ارتفاع الأسعار) لا تؤدي إلى تنويع القاعدة الإنتاجية الوطنية؛ بالنظر إلى صلابة الهياكل

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه البلدان، مما يجعل القطاع المزدهر بمثابة منطقة محصورة أو معزولة الأثر على باقي القطاعات.

أما التحليل النيوكلاسيكي يشمل مساهمتين أساسيتين: المساهمة الأولى، نجدها في فرضيةRybscynski ، التي مفادها أن استغلال مورد طبيعي(كالمحروقات مثلا) بإمكانه تعطيل التنمية في منتجات أخرى مثل المنتجات الصناعية، بعبارة أخرى حدوث عملية تفكيك صناعي (desindustrialisation) جراء اقتطاع الموارد من الصناعة لحساب القطاع البترولي الموجه للتصدير، اما المساهمة الثانية فتأتينا من نظرية النمو المفقر J.N.Bhagwati والتي تفيد بأن التحسن في عرض بعض المنتجات المصدرة يعمل على تخفيض أسعارها العالمية، الامر الذي يضر بعملية النمو من خلال انخفاض الدخل الحقيقي للفرد .

ويمكن تحليل أعراض المرض الهولندي من خلال أعمال كل من (W.Max.Corden) و (J.Peter.Neary)اللذان ركزا على تحليل تبعات اكتشاف البترول على الأسعار النسبية، حيث لاحظا من تجربة البلدان المصدرة للمواد الأولية والبترول خلال السبعينات أن ازدهار الصادرات خلق آثار معقدة أخرت النمو في أجزاء وفروع أخرى من الاقتصاد.

وتعود جذور المرض الهولندي إلى التأثير الذي مارسه إنتاج الغاز ببحر الشمال على الاقتصاد الهولندي، حيث أدى إلى تثمين العملة المحلية نتيجة التدفقات القوية لمداخيل الصادرات من الغاز وأدى ايضا إلى انخفاض وتقويض تنافسية الصناعات الهولندية وارتفاع البطالة، هذه الظاهرة لا تستثني حتى الدول المتقدمة، وهي غير مقتصرة على صادرات المواد الأولية إذا ارتفع سعرها في السوق الدولية، أو تغير تكنولوجي، أو اكتشاف منجمي كالنحاس في زامبيا، والكاكاو في غانا، أو كنتيجة للتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال إلى البلد، كما حدث في مصر نتيجة المساعدات الأجنبية Sid) Ahmed, 1990,P :27)

وحسب نموذج Colden يمكن تشخيص المرض الهولندي من خلال ثلاث قطاعات وهي:(Corden,1982)

القطاع المزدهر، القطاع المتأخر أو ما يعرف بقطاع السلع القابلة للإتجار(المصدرة والقابلة للإحلال محليا)، وأخيرا القطاع الغير قابل للإتجار، حيث النمو في القطاع المزدهر له اثرين مهمين: اثر الإنفاق وأثر تحويل الموارد، أي أن نمو القطاع

المزدهر سيؤدي الى زيادة الانفاق بالنسبة للقطاع الغير قابل للإتجار، الذي يعمل في المدى القصير على رفع أسعارها، مما يتسبب في تثمين سعر الصرف الحقيقي.

من جهة أخرى سيؤدي نمو القطاع المزدهر الى زيادة الانفاق على قطاع السلع القابلة للإتجار، لكن أسعارها لن ترتفع لأنها تتحدد في السوق الدولي، وعليه سيواجه فائض الطلب عليها من خلال الواردات.

وكلما ارتفعت أسعار القطاع الغير قابل للإتجار، فإن العمل ينجذب من القطاع المتأخر اليه، مما يؤدي الى انخفاض إنتاج القطاع المتأخر.

كذلك بسبب ارتفاع أسعار القطاع المزدهر يرتفع الناتج الهامشي للعمل، ويؤدي ايضا الى انتقال العمل من القطاعين، أي ان تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر الى القطاع المزدهر سيؤدي الى انخفاض انتاجية العمل في القطاع الاول، نتيجة انخفاض الطلب عليه وانتقاله الى قطاع التعدين، حيث انخفاض الموارد المالية يكون له اثر سلبي على الصناعة بشكل مباشر، ويطلق على حركة العمل من القطاع المتأخر إلى القطاع المزدهر بالتراجع المباشر في التصنيع-Direct de" industrialisation".

ويؤدي تدفق العمل خارج قطاع السلع الغير قابلة للإتجار مع تأثير الإنفاق الذي يزيد من الإنفاق على سلع ذلك القطاع، إلى حركة إضافية للعمل من القطاع المتأخر إلى قطاع السلع غير القابلة للإتجار، الذي يتطلب استثمارات ورؤوس أموال كبيرة ويد عاملة مؤهلة، وهو ما سيؤدي الى زيادة الطلب على سلع القطاع الغير قابل للإتجار، مما ينجر عنه امتصاص اليد العاملة من القطاع الصناعي الى القطاع الغير قابل للإتجار ويطلق عليه التراجع غير المباشر للتصنيع-Indirect de" industrialisation"(Koutassila,1998).

إذا كان القطاع المزدهر هو قطاع البترول كما هو الحال في الجزائر فإن هذا القطاع قد لا يستخدم سوى كمية قليلة من العامل المتحرك (العمل)، وهو ما يعني إلغاء تأثير حركة الموارد، وفي هذه الحالة فإن التغير الوحيد يتمثل في ارتفاع سعر الصرف، وهو ما يتسبب في انخفاض إنتاج القطاع المتأخر وزيادة إنتاج قطاع السلع غير القابلة للاتجار.

ب ـــ أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري :

إن المرض الهولندي في حالة الدول المصدرة للمحروقات مثل الجزائر يتمثل في تلقى مداخيل معتبرة من العملة الصعبة تعجز الدولة على تجنيدها واستعمالها في إحداث تنمية حقيقية، وما ينجم عنه من آثار كتقويض القدرات التنافسية للاقتصاد جراء ارتفاع في قيمة العملة الوطنية، مع تشكيل اقتصاد ريعي من خلال توظيف غير إنتاجي لعائدات المحروقات، والجدول الآتي يمثل أهم الآثار المتوقعة من زيادة تدفقات رؤوس الأموال من المحروقات على توازن بلد ما.

الجدول رقم (01) أثر تدفق كثيف من مداخيل المحروقات على التوازنات الاقتصادية الكلية لبلد ما

نوعية التوازن	الآثـــــــــــــــــار	الرصيد
مالية الدولة	تحسين في رصيد المالية العامة وتدعيم الدور الاقتصادي للدولة	ايجابي
ميزان العمليات الخارجية ومعدل الصرف	تحسين التوازن الخارجي يصاحبه الإفراط في قيمة العملة الوطنية الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني	سلبي
توازن الأسعار	تدهور في أنظمة الأسعار، مؤديا إلى تضخم هيكلي يثير صراعات بين الفئات الاجتماعية حول اقتسام الزيادة في المداخيل	سلبي
التوظيف الكامل لعوامل	تدهور الوضع بسبب انخفاض القدرة التنافسية لمختلف	سلبي

الإنتاج	القطاعات المنتجة التي تواجه المنافسة الأجنبية	
النمو الاقتصادي	نمو الإنتاج الداخلي الإجمالي لكن مع بقاء الهيكل الاقتصادي مشوها، يمتاز بتطور لقطاعي المحروقات والخدمات، وتراجع الصناعة والزراعة	سلبي

Source :Angelier.J.P : Réflexions sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d'hydrocarbures.Conference donnée à la faculté des sc/économiques de l'université Mentouri.Constantine, 2004.

وهناك عدة أدوات يمكن للسلطات استعمالها لحماية القطاع المتأخر، هذه الأدوات تكون متضمنة في السياسة الاقتصادية للتنمية في البلد من خلال تعقيم الدخول أو الإيرادات المتزايدة بسرعة في القطاع المزدهر من خلال تراكم الاحتياطيات الأجنبية، وتزودها بإدخارات إضافية إما بفائض في حسابها الخارجي أو من خلال القطاع الخاص، أو من خلال منع توظيف الاحتياطيات الإضافية (التعقيم) في الاقتصاد، والذي أطلق عليه cordon بحماية سعر الصرف لأنها تجنب تثمين سعر الصرف نتيجة لتأثير عامل الإنفاق، وبالتالي فالقطاع المتأخر لن يتضرر من ارتفاع سعر الصرف، وبالتالي فالبلد يكون قد خفف من مشكلة القدرة الاستيعابية، من جهة أخرى يؤدي المرض الهولندي إلى رواج الصادرات وهو ما يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي، حيث أن التحسن في شروط التبادل في الدول يسمح لها بتوفير إيرادات عالية، لكن استخدامها يؤدي إلى تشوهات في أنظمتها الإنتاجية.

إن الدراسات التي أقيمت حول هذه الظاهرة في الجزائر كانت قليلة ومتباينة يمكن معالجتها من خلال مجموعة نقاط، لكن يجب أولا أن نشير إلى أن هناك دراسات بينت وجود بعض أعراض المرض الهولندي فقط، بينما دراسات أخرى نفت وجوده، كالدراسة التي قام بها كل من(Maatallah , J.L.R.proops) حول أثر تطور قطاع المحروقات في الجزائر، وقد طبقا في هذه الدراسة نموذج (Forsth , kay, 1980) حيث استعملا كل من الدخل الوطني، القيمة المضافة، صافي التجارة، الاستهلاك، واستخلصا نتيجة هامة أن الجزائر خلال الفترة (1976-1979) لم تعاني من أعراض المرض الهولندي، رغم أن المحروقات تحتل الجزء الأهم في هيكل الاقتصاد خلال هذه الفترة، وأن قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات لهم نفس النسبة تقريبا.(Maatalah,1990)

بدورنا ولتبيان وجود أعراض المرض الهولندي من عدمه سنحاول تحليل الاقتصاد الجزائري من خلال العناصر التالية:

أ— الناتج الداخلي الخام .

ان توزيع القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 1969-1985 يمكن توضيحه بالشكل الآتي:

الشكل رقم 01 -توزيع القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (1969 – 1985) (%)

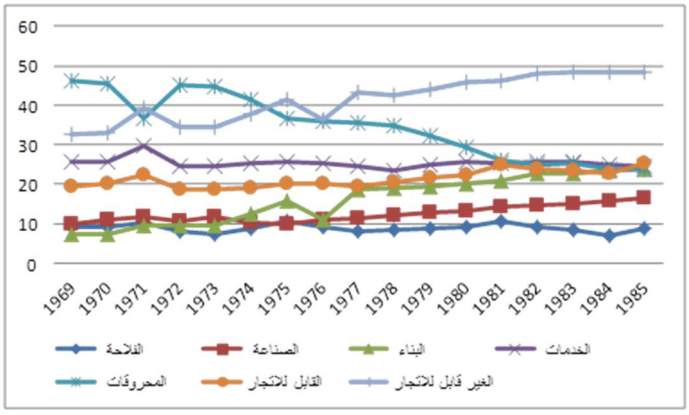

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مذكرة البنك الدولي حول الجزائر لسنة 1987.

يظهر أن حصة المحروقات أو القطاع المزدهر عرفت انخفاض كبير انتقلت من 46,2 % سنة 1969 إلى 23,8 % سنة 1985، ما يعني أن هذا القطاع حول مداخيله إلى قطاعات اقتصادية أخرى، كما يلاحظ أنه خلال الصدمتين البتروليتين عرفت حصة القطاع الصناعي ركودا، بعدها عرف نمو انطلاقا من سنة 1978 من 12,2 % إلى 16,4 % سنة 1985، أما قطاع الفلاحة فقد عرف نمو متغيرا طول الفترة، لكن ما يلاحظ أن قطاع السلع القابلة للاتجار والتي تضم الصناعة والفلاحة قد تحسنت حصتها بفعل تحسن الصناعة منذ 1976، أما قطاع السلع الغير قابلة للاتجار فقد انتقلت حصتها من 32,8 % إلى 48% على طول الفترة رغم أن الأغلبية كان بفعل قطاع البناء.

عموما يلاحظ اختلالات في الهيكل الإنتاجي، فالقطاع المزدهر والغير قابل للاتجار يمثل ثلاث أرباع القيمة المضافة، وأن السلع القابلة للاتجار لا تمثل سوى 19,3% والبناء والخدمات 32,8.%

الملاحظ ايضا أن أعراض المرض الهولندي لم يتم التغلب عليها بمداخيل البترول حيث مارس ضعف نمو القطاع الفلاحي تأثير سلبيا على قطاع السلع القابلة للإتجار.

ونتيجة لارتفاع مداخيل البترول سمح هذا بتحقيق نمو كبير في قطاع البناء والخدمات خلال الفترتين 1969-1974 و 1974-1979 من 16 % إلى 16,3.%

أما خلال الفترة 2001 - 2015 ومن خلال توزع القيمة المضافة كما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (02):توزيع القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2001–2015)(%)

	المحروقات	الصناعة	الفلاحة	البناء	الخدمات	الغير قابل للاتجار	القابل للاتجار
2001	42,94	9,13	11	9,28	26,7	35,98	20,13
2002	41,6	9,25	11,44	10,14	27,57	37,71	20,69
2003	44,52	8,27	11,99	9,33	25,89	35,22	20,26
2004	46,44	7,65	11,38	8,95	25,58	34,53	19,03
2005	52,99	6,52	9,03	7,85	29,61	37,46	15,55
2006	53,68	6,04	8,72	8,29	23,27	31,56	14,76
2007	52,31	5,8	8,81	9,16	23,92	33,08	14,61
2008	48,1	5	7	9,2	30,6	39,8	12
2009	33,6	6,2	10,1	11,8	38,3	50,1	16,3
2010	37,2	5,5	9	11,2	37,1	48,3	14,5
2011	38,4	4,9	8,7	9,8	38,4	48,2	13,6
2012	35,4	5	9,7	10,1	39,9	50	14,7
2013	35,64	5,47	11,63	11,13	27,65	38,78	17,1
2014	32,55	5,78	12,21	11,93	28,91	40,84	17,99
2015	23,22	6,55	14,09	13,47	33,1	46,57	20,64

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من إحصائيات ONS.

أتضح أن حصة القطاع المزدهر أي المحروقات عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا انتقل من 42,94 %سنة 2001 إلى 53,68 %سنة 2007، ما يعني أن هذا القطاع لم يحول مداخيله إلى قطاعات اقتصادية أخرى، لكن هذه النسبة تراجعت بعدها لتصل الى 35,64 % سنة 2013 ، وهو ما يدل ان هذا القطاع حول جزء من المداخيل لقطاعات أخرى، لكن الملاحظ أن هذه النسبة تراجعت بشكل ملحوظ لتصل الى 23,22 % سنة 2015 بفعل تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، أما القطاع الصناعي فقد عرف تراجع وركود مستمر حيث انخفض من 9,13 %سنة

2001 إلى 5,8 %سنة 2007 ليصل سنة 2012 إلى 5%، ورغم الجهود المبذولة من قبل الدولة بعد الأزمة النفطية الا النسبة ورغم تحسنها لا تعكس تلك الإمكانيات المبذولة والتي لم تتعدى 6,55 % سنة 2015. أما قطاع الفلاحة فقد سلك نفس الاتجاه بالنسبة للصناعة خلال الفترة، رغم أن حصتها تبقى أحسن من القطاع الصناعي.

من الملاحظ أن قطاع السلع القابلة للاتجار قد عرفت تراجعا في العموم تراوحت من 21,06% إلى 14,61%خلال الفترة 2001-2011 رغم تحسنها بعدها لتصل سنة 2015 إلى 20,64%، أما السلع الغير قابلة للإتجار فقد انخفضت كذلك لكن بأقل حدة، رغم أنها عرفت ارتفاعا ملحوظا انطلاقا من سنة 2013 والذي يمكن إرجاعه إلى نمو قطاع الخدمات والبناء.

لذلك يلاحظ استمرارية اختلالات الهيكل الإنتاجي، حيث ان القطاع المزدهر والغير قابل للاتجار يستحوذان على نسبة كبيرة من القيمة المضافة بينما القطاع القابل للإتجار بقي ضعيف وتراجع مقارنة بسنوات السبعينات والثمانينات.

على مستوى أداء مختلف القطاعات (مقارنة بقطاع المحروقات) وتوظيف العائدات من تصدير النفط، فقد تزايدت مداخيل العملة الصعبة للدولة بسبب ارتفاع أسعار البترول، وهو ما ساهم في خلق احتياطيات هائلة انتقلت سنة 1999 من 4.4 مليار دولار لتصل إلى حدود 100 مليار دولار سنة2007.

وبالرجوع إلى التقسيم الثلاثي للاقتصاد المحلي إلى ثلاث قطاعات كبرى القطاع المزدهر (البترول والغاز) القطاع المتأخر (الصناعة والزراعة) والقطاع الغير قابل للإتجار سلع وخدمات، فالملاحظ أن القطاع الأول والثالث يحتلان مكانة مهمة في الاقتصاد تتجاوز نسبة مساهمتها في النمو الاقتصادي بـــ90%، منها 43,13% للقطاع الأول، هذا الأخير تأثيره على باقي القطاعات بات ينحصر، حيث أن 80% من قيمته المضافة يستهلك كإستهلاك وسيط من جهة، ومن جهة أخرى فإن تقييم النفقات العمومية يمس الظاهرة كذلك من خلال الانجاز الضعيف لبرنامج الاستثمار.

في الأخير يجب الإشارة أن ظاهرة المرض الهولندي أخذت معنى جديد في الجزائر باعتبار ضعف الصادرات خارج المحروقات، إذ أن مقابل كل100 دولار من الواردات لا تحقق الجزائر سوى 5 دولارات من الصادرات خارج المحروقات(مولة،2008)، كما انه لم تسجل الجزائر نسب نمو تعادل على الأقل المبالغ المالية المرصودة، مما يكشف عن ضعف القدرة على الاستيعاب والاستجابة لدى النسيج الصناعي والاقتصادي، فما بين 2001- 2009 سجلت الجزائر نسب نمو تتراوح ما بين 3,9 و5% كحد أقصى، بينما كانت تضخ ما نسبته 8 إلى 10% من الناتج المحلي، فالنمو لا يعادل ما يتم ضخه في الاقتصاد من موارد مالية، وهو ما يعني وجود خلل في بنية الاقتصاد الجزائري. كما أن نسب نمو الصناعة تراوحت ما بين نسبة سلبية بـــ0,1 % و1,5% كأقصى حد، وتأثر النمو بسبب تراجع نمو قطاع الطاقة، مما يكشف عن الضعف الهيكلي للصناعة الجزائرية التي لم تعد تمثل سوى 5% من الناتج المحلي الخام(الخبر،2009.(

ب ـــ البطالة والتشغيل:

يتضح أن الحصة النسبية للفلاحة في هيكل التشغيل انخفضت من 49,3% سنة 1969 إلى24,9% سنة 1985، هذا التسرب من الفلاحة تم استيعابه إلى حد كبير من طرف قطاع البناء والخدمات الذي انتقلت حصته من42,2% إلى61,2% ما بين 1969-1985، رغم ضعف حجم التشغيل في القطاع الصناعي إلا أنه تطور بوتيرة أعلى من وتيرة نمو التشغيل في قطاع البناء والخدمات 5,3% للأول و3,8% للثاني، من جهة أخرى بقي تراجع مستمر منذ1985 في قطاع الزراعة، وبشكل اكبر في قطاع الصناعة بفعل برنامج الإصلاح الاقتصادي، وخوصصة المؤسسات وتسريح العمال،

حيث انخفضت حصته من 30,5% سنة 1985 إلى 12,5 % سنة 2006، وبقيت هذه النسبة مستقرة عند هـذا المستوى حتى سنة 2015، هذا التسرب من القطاعين السابقين قابله حصص مرتفعة في قطـاع الخـدمات، والـذي استوعب أكثر من 78% من نسبة التشغيل في البلاد سنة 2015.

الجدول رقم (03):حصص التشغيل في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1985-2015) (%)

	1985	1995	2001	2005	2006	2007	2008
الزراعة	27,7	25,4	24,1	23	20,7	13,6	13,7
الصناعة	30,5	23	19,6	18	18	12	12,5
الخدمات	41,8	51,6	56,3	59	61,3	74,4	73,8
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة	11,7	11,7	8,96	10,57	9,53	8,75	8,65
الصناعة	13,7	13,7	13,12	13,04	12,57	12,59	13
الخدمات	74,6	74,7	77,9	86,37	77,88	78,61	78,33

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من عدة إصدارات للتقرير العربي الموحد، والديوان الوطني للإحصاء ONS

ويتضح أن القطاع المزدهر يتميز بالعزلة التي لا تسمح له بامتصاص اليد العاملة لاعتماده على تقنيات انتاج رأسماليـة، حيث نجد ان قطاع المحروقات لا يساهم إلا بـ0.51% من القوة المشغلة خلال الفترة 2001-2004، هذا يعني أن هذا القطاع منحصر باعتباره يشغل أقل من واحد بالمئة من القوة العاملة، ومن هنا فإن احتمال انتقال عنصر العمل نحـو القطاع مستبعد، مما يعني الغاء فرصة انحلال التصنيع المباشر. فالقطاع القابل للإتجار يستحوذ على23.37% من القوة العاملة خلال الفترة 1986-2006، أما القطاع الغير القابل للإتجار فيستحوذ على40.36% خلال نفس الفترة، أي أننا نجد القطاع القابل للإتجار لم يخلق سوى 674 ألف منصب شغل ما بين 1985-2005، أما القطاع الغير قابل للإتجار فقد وفر حوالي 1670 الف منصب شغل خلال نفس الفترة ، والذي يمكن تأكيد انتقال عنصر العمـل بـين القطاعات.

كما نجد ان قطاع الفلاحة والصناعة لم يساهما بقوة في سوق العمل خاصة القطاع الصناعي الذي تخلى خـلال الفتـرة 1985-2005 على نحو9 ألاف منصب شغل، على عكس من ذلك استطاع القطاع الفلاحي تـوفير 683 الـف منصب شغل خلال نفس الفترة السابقة، أي ما يمثل 31% من القوة العاملة.

أما القطاع الغير قابل للإتجار استحوذ على أكثر من مليون منصب خلال نفس الفترة، حيث يشكل قطاع الخدمات الغير الحكومية الغالبية فيه، مع ملاحظة نمو قطاع المنشآت والاشغال العمومية مع الوقت.

في الاخير يمكن القول أن عنصر العمل يتجه اكثر نحو القطاع الغير قابل للاتجار كما تنص عليه النظرية الاقتصادية، لكن يجدر الاشارة الى أن مرحلة الاصلاحات الاقتصادية منذ1986 أدت الى توجيه اليد العاملة لصالح الاعمال المترلية، لا الى القطاع القابل للإتجار ولا الى القطاع الغير القابل للإتجار، لذا نستخلص أن حركة العمالة تتميز بصعوبة تحديد هذا التنقل بسبب صعوبة حساب وقياس الأعمال المترلية.(دربال، دقيش،2011، ص: 123)

ج— تطور هيكل الأسعار النسبية:

لقد لوحظ أن هناك تحسن في شروط التبادل التي انتقل مؤشرها من51,1% سنة 1973 إلى100% سنة 1974، الذي لم يؤثر على ارتفاع السعر النسبي لمنتوج البناء والخدمات معبرا عنه سواء بالواردات أو السلع القابلة للاتجار، حيث أن سعر هذا القطاع معبرا عنه بالواردات بقي أدنى من مستواه لسنة 1974 حتى سنة 1982، ونفس الشيء إذا أخذنا ذلك بدلالة السلع القابلة للاتجار.

أما أسعار المنتجات الفلاحية فقد تطورت أسرع من تطور الأسعار الأخرى باستثناء أسعار المحروقات، كما أنه لم تكن هناك فروقات مهمة بين تطور أسعار الصناعة وقطاع البناء والخدمات حتى سنة 1979، أين تطورت أسعار قطاع البناء والخدمات عن أسعار قطاع الصناعة.

و يتضح في الجزائر عدم وجود علاقة منتظمة بين تطور شروط التبادل وتطور سعر الصرف الحقيقي، أي أن سعر الصرف الاسمي للدينار لم يكن حساسا لتغير شروط التبادل، هذا راجع لطريقة تسعير الدينار في تلك الفترة، اين قيمة الدينار لا تعكس فروق الإنتاجية بين الجزائر والشركاء، ولا تلعب دور تخصيصي للموارد، ولا أداة لتوازن الميزان الجاري .(Comway, 1988) ورغم ذلك فقد حافظت الجزائر على ذلك من خلال سياسة منع تعديل الأسعار، مع تكاليف ممارسة التخفيض والتقنين في سوق السلع، مع التوجه أو الميل الكبير للاحتفاظ بالأرصدة النقدية أي الاكتناز، بدون إهمال درجة تقدم الشركاء التجاريين (منصوري،2006.)

بالاعتماد على دراسات Allahoum (2006) ,M. Achouche . H. Kherbachi (2006) والتي أكدت عدم مساعرة سعر الصرف الحقيقي للدينار بالنسبة لسعره التوازني على المدى الطويل، فسعر صرف الدينار الحقيقي مقوم باقل من قيمته حتى سنة1985، هذا ما أكدته نتائج دراسة صندوق النقد الدولي .2005 (Koranchelian)

كذلك حسب دراسة Kherbachi , Achouche فإنه خلال الفترة 1970-1990 كان الدينار الجزائري مقيم بأقل من قيمته من الناحية الحقيقية، ومن1991 حتى1999 كان مقيم بأعلى من قيمته، أما خلال الفترة 1999-2002 فكان مقيم بأقل من قيمته(Achouche,Kherbachi,2006,P:109) ، نشير أيضا وحسب دراسة Allahoum أن اثر التقييم الحقيقي للدينار بأعلى من قيمته سنة1994 قد امتصت من خلال أثر التخفيض، كما تحسنت سنة1995 التنافسية السعرية التي تجلت من خلال تقارب سعر الصرف الحقيقي ومستواه التوازني من1995 إلى1997، كذلك حسب Abdoun فإن الميل إلى رفع قيمة الدينار الجزائري خلال سنوات السبعينات حتى منتصف الثمانينات يفسر بنقطتين: ان إستراتيجية التصنيع التي اعتمدتها الجزائر كانت تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفعة لكي تسمح لقطاع التصنيع أن تكون وارداته الأساسية أقل كلفة، كذلك الاقتصاد الجزائري كان عبارة عن اقتصاد مخطط، وبالتالي سعر الصرف ما هو إلا قيمة تحددها السلطات وليس قوى السوق.

واكدت عدة دراسات عدم وجود علاقة منتظمة بين تطور شروط التبادل وتطور سعر الصرف الحقيقي، وهو نفس الاستخلاص الذي توصلت اليه Allahoum(2006) انه خلال سيرورة التنمية المنتهجة كان هناك تثمين لسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، هذه الخاصية تظهر بإشارة سلبية المعامل المرتبط بالإنتاج الداخلي للفرد في الجزائر، وهذا يعني انه عندما يرتفع مستوى المعيشة في الجزائر سيرافقه تثمين سعر الصرف الحقيقي(Allahoum,2006, P :149) .

كما حاولت(Allahoum 2006) اختبار مدى وجود أثر Balassa في شرح سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري من خلال تقدير العلاقات على المدى الطويل لسعر الصرف الحقيقي، مستوى التنمية ومؤشر الدين الخارجي، وقد استخلصت على المدى القصير أن الارتفاع في مؤشر الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام يرافق بتدهور حقيقي للدينار، هذه العلاقة كانت كثيفة خلال عقد الثمانينات وخصوصا بعد أزمة 1982، لكن منذ1985 العلاقة أصبحت جد قوية وأكثر وضوحا، فالملاحظ انه خلال السبعينات شروط المديونية الخارجية لم تطرح مشاكل حقيقية للاقتصاد الجزائري، بالمقابل شروط الاقتراض كانت جد مناسبة، والجزائر استفادة من هذه الفرصة لتمويل العجز الجاري، إضافة إلى الحفاظ على سعر صرف اسمي ذو قيمة ثابتة لم يسمح لسعر الصرف الحقيقي أن يتعدل تبعا للضغوط الخارجية، والمعلوم ان أصل التشوهات في سعر الصرف الحقيقي للدينار لم ينشأ من قرارات السياسة الداخلية، لكن من خلال عدم تلاؤم سياسة الصرف مع المستوى النسبي للتنمية في الجزائر، كما توصلت إلى وجود وصلابة أثر Balassa على المدى الطويل في تفسير سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.

د ـــــ التفكيك الصناعي في الجزائر:

لقد حدث تفكيك صناعي كبير في الجزائر تجلت معالمه في انتقال نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي من15% منتصف الثمانينات إلى5,5% فقط سنة2006، هذا الانخفاض عمل لصالح المحروقات، فضعف نمو القطاع نسبة لنمو الاقتصاد ككل استمر في زيادة التفكيك الصناعي .

كما أنه خلال المرحلة1987-1999 كان النمو المتوسط للصناعات التحويلية العمومية سالبا بـ-2,7 % باستثناء عام 1998، فمؤشر إنتاجها سنة 2006 كان65 %فقط من تلك الفترة، كما أن التفكيك الصناعي للقطاع العمومي أدى إلى :

- الجلود والأحذية والنسيج والملابس فقدا من إنتاجهما 90 %و77%على التوالي.
- التعدين ومواد البناء والخشب والفلين فقدا من حصتها ما بين43 %و47% بين الفترتين.
- صناعات الصلب والمنتجات التعدينية، الميكانيكية والكهربائية(ISMME) ، شهد مؤشر إنتاجها انخفاض بـ 60% ما بين1989 و2006.

ما بين الفترتين 1990-1999 و2000-2006 كان هيكل الصناعة خارج المحروقات (العمومية والخاصة) يتأرجح من الصناعات الثقيلة إلى الصناعات الخفيفة، ففي الواقع الصناعات الثقيلة التي يمكن أن نضيفها لفروع المنتجات التعدينية، الميكانيكية والكهربائية (ISMME) انتقلت حصتها من القيمة المضافة الكلية للصناعة خارج المحروقات من22 %إلى 13 %ما بين 1990- 1999 و2000-2005، بالمقابل الصناعات الزراعية انتقلت حصتها في نفس الفترة من33 %إلى41%، أما القطاع العام يبقي يهيمن على قطاع المناجم والمحاجر، المنتجات التعدينية والميكانيكية والكهربائية، مواد البناء والكيماويات، البلاستيك والصناعات المتنوعة، وعليه فالهيكل الصناعي الجديد مع مكونات الصناعة الخفيفة أعاق نشوء القطاع الخاص في الصناعة، في نفس الوقت فهي تعني إهمال مشروع الصناعة الأساسي أي الصناعات المصنعة، هذه السلبيات أنشأت ظواهر قلصت القطاع العمومي الصناعي تجلت في:

- عدم الاستثمار في أعقاب انسحاب الخزينة من التمويل نظرا لندرة الموارد بفعل انخفاض أسعار البترول منتصف الثمانينات.

- تعرض الصناعة للمنافسة من الواردات، هذه الاعتبارات كانت لسوء الحظ غائبة في إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي في الجزائر

بالمقابل اعتمدت الجزائر مخطط إنعاش اقتصادي بقرابة 10 ملايير دولار ما بين2000 و2004 كوسيلة تسمح بتنشيط الاقتصاد بمبلغ 525 مليار دينار، كان الهدف منه اعتماد مقاربة كينيزية لدعم المؤسسات الجزائرية بتحفيز الطلب في السوق وإعادة الاقتصاد الوطني واستعادة المؤسسات لنموها للشروع في إحلال الواردات، لكن مع ارتفاع نسبة النفقات العمومية برزت عدة اختلالات، من بينها عجز المؤسسات الجزائرية عن الإنجاز، ووضعيتها السيئة رغم عودة السلطات إلى خيار مسح الديون وإعادة رسملتها، فقد خصصت الدولة ميزانية إضافية إلى غاية 2008 قاربت حوالي 800 مليار دينار لمسح ديون المؤسسات وإعادة رسملة البنوك، كما خصصت سنويا ما بين 5 إلى 16 مليار دولار خلال 2001 - 2008 لاستيراد مواد تجهيز ومواد موجهة لأدوات الإنتاج .

فعلى الرغم من ضمان استمرارية النفقات العمومية، مع تخصيص أكثر من 160 مليار دولار في برنامج دعم النمو الاقتصادي ما بين 2005- 2009 إلا أن النتائج كانت سلبية.

فقد تم الكشف عام 2008 عن عمليات إعادة تقييم للمشاريع المعتمدة في برامج دعم النمو تفوق 40 مليار دولار، وتأخر في الإنجاز في العديد من المشاريع الاستراتيجية، فضلا عن ذلك، سجل أمام عجز المؤسسات الوطنية استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات والمشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية، وتهميش الشركات الوطنية منها حتى على مستوى المناولة.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة نستخلص أن هناك صعوبة كبيرة في تحديد اعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري حيث وجدنا خلاف جوهري بين فرضيات الظاهرة وواقع الاقتصاد الجزائري، تجلى ذلك في غياب أثر الانفاق وكذلك أثر تحويل الموارد، الأول بسبب عدم التحكم في تطورات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، أما الثاني فبسبب غياب تنقل عناصر الانتاج خاصة العمل مع وجود نسبة بطالة كبيرة، لكن من جهة اخرى هذا لا يمنعنا من الاشارة الى وجود بعض الاعراض الخطيرة في الاقتصاد الجزائري كتدهور القطاع الصناعي والفلاحي، بالإضافة الى عمليات التفكيك الصناعي بسبب الانفتاح التجاري وضعف المنافسة، يتضح جليا أن المشكلة في الاقتصاد الجزائري هي مزدوجة ما بين غياب الشفافية والحكم الراشد وبين الاختلال الهيكلي.

المراجع والمصادر:

-منصوري عبد الله،2006، السياسة النقدية و المالية لمعالجة انخفاض كبير في الصادرات: حالة اقتصاد صغير مفتوح، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

- مولة عبد الله،2008، التحكم في التبادل الحر والتنمية: حدود وفرص الاندماج في النظام الجديد للتجارة العالمية – الاقتصاد الجزائري نموذجا – أطروحة دكتوراة دولة، كلية الاقتصاد ،جامعة عنابة، الجزائر.

-دربال عبد القادر، دقيش مختار ،2011، العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر للفترة 1986-2006 ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 11.

-جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5725 ليوم 1 اوت 2009.

-مذكرة البنك الدولي حول الجزائر لسنة 1987.

-إصدارات للتقرير العربي الموحد 2005-2012

-تقارير الديوان الوطني للإحصاء2012-2001 ONS

- Achouche.M,Kherbachi.H,2006, Détermination du taux de change réel d'équilibre par les fondamentaux d l'économie pour l'Algérie :Approche par un modèle dynamique stochastique d'équilibre générale, les cahiers du CREAD, N°75.

- Angelier.J.P,2005, Réflexions sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d'hydrocarbures, Economie et Société, Revue de l'université Mentouri, Constantine, Algérie, p : 5-25.

- Allahoum.A, 2006, Le Taux de change réel d'équilibre, le niveau de développement, la soutenabilité de la dette extérieure en Algérie :Une analyse économétrique 1975-1997,les cahiers du CREAD, N°75.

- Banque mondiale, 2007, Une revue des dépenses publiques " A la recherche d'un investissement public de qualité' 'Volume 1 et 2, Rapport № 36270. Washington DC.

-Benabdallah, youcef, 2009,Rente et désindustrialisation, confluence méditerranée, Numéro 71.

- Conway. P, 1988, Algeria: Windfalls in a socialist economy, In: Gelb, A.H. and Associates, 1988,Oil Windfalls: Blessing or Curse?, New York: Oxford University Press, p: 147-169.

- Cordon. W Max, 1982, Booming sector and Dutch Disease economics: A survey, Australian national university, faculty of economics and research, school of social sciences, working paper, N° 079.

-Forsyth, P.J. & Kay, J.A. 1980, The economics and implications of North sea oil revenues, Fiscal Studies, n1.

- Koranchelian.T, 2005, The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience, IMF Working Paper, WP/05/135 , p: 11-12

- Koutassila. J.P,1998, le syndrome hollandaise, théorie et vérification empirique au Congo et Au Caméron, Centre d'économie du développement, Université Montesquieu-Bordeaux IV – France.

- Matallah K. and J.L.R proops,1990, The effect of The development of resource sector on The Algerian economy. Industralization or de agriculturalization?, economic Systems research,vol.2, n°.4, Keele University, UK.

- Sid Ahmed.A,1987, du Dutch disease à l' OPEP disease: Quelques considérations théoriques autour de l'industrialisation des pays Exportateurs de pétrole, Revue Tiers-Monde, tome 28, n°112, p : 887-908.

- Sid Ahmed.A,1990 , économie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles, OPU, Tome 02.

- Rowtron R-wells,1983, de l'industrialisation, Cambridge Journal of Economics, Vol 05, P: 215-39.